

تصوّرات المواطنين اللبنانيين للمخاطر الأمنية المتصلة بوجود اللاجئين السوريين في لبنان

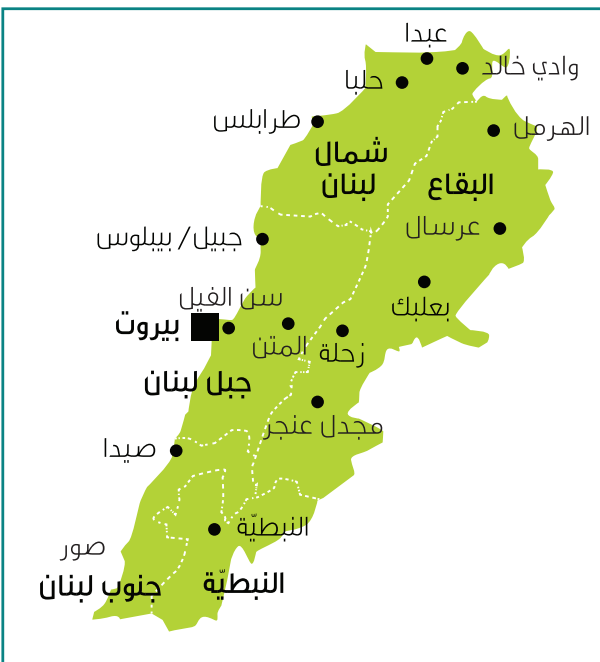
ملخص

في حزيران ٢٠١٣، أجرت مؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات (LCPS) إستطلاعاً للرأي في لبنان حول تصورات المواطنين للأمن والمؤسسات الأمنية. وقد برز اللاجئون السوريون كأحد أبرز التحديات الأمنية في لبنان حسب المواطنين الذين شملهم الإستطلاع. وعليه، ركّز هذا التقرير على تحليل تصورات أطياف مختلفة من المجتمع اللبناني إعتبروا اللاجئين السوريين خطراً أمنياً في لبنان. وكشفت الإستطلاع أنّ المستجيبين بغالبيتهم، على الرغم من تعاطفهم مع المأساة التي حلت بالسوريين، قد عبّروا عن شعورهم بالخطر ونفاذ تسامحهم إزاء تبعات الأزمة السورية مع إستمرارها منذ أربعة أعوام. وتمحورت مخاوف المستجيبين الأساسيّة حول: وقوعهم ضحية جريمة ما أو الإنزلاق نحو الفقر، الخوف من فقدان التوازن الطائفي نتيجة الإقامة المطوّلة لعدد كبير من السوريين في لبنان، النقص في الخدمات وتفاقم أوضاعها في ظل وجود اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى المخاطر البيئية بسبب إهتراء شبكات المياه والصرف الصحي. على صعيد الحلول، فضّل معظم المستجيبين اللبنانيين إستضافة اللاجئين السوريين في مخيمات ذات شروط إنسانية وإدارة المجتمع الدولي. مع ذلك، فقد عبّر المستجيبون عن خشية جدية في أن تشكل مخيمات اللاجئين هي أيضاً تهديداً للتوازن الطائفي اللبناني على الأمد الطويل، وبيئة مناسبة لإنخراط اللاجئين في التطرف، مما سيؤدي إلى زيادة معدلات الإرهاب والجريمة المنظمة.

مقدّمة

السياق

منذ إندلاع الأزمة السوريّة في آذار ٢٠١١، لجأت أعداد كبيرة من السوريين إلى لبنان هرباً من الصراع الدامي في بلادهم. ومع وصولهم بأعداد صغيرة في بداية الأزمة، كان من السهل على المجتمعات اللبنانية إستيعاب اللاجئين السوريين. لكن، مع تصاعد حدّة العنف المضطرد في سوريا، وصل عدد اللاجئين السوريين المسجّلين في لبنان إلى مليون نسمة في نيسان ٢٠١٤ مع دخول الأزمة عامها الرابع. وقد لامس هذا العدد في شباط ٢٠١٥، ١,١٥ مليون، ما يجعل لبنان البلد ذو نسبة اللاجئين الأكبر في العالم. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ هذه الأعداد لا تشمل اللاجئين الذين ينتظرون تسجيلهم من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأولئك غير الراغبين بالتسجيل، واللاجئين الفلسطينيين القادمين من



سوريا. وتتفق المصادر المختلفة على القول أن واحداً من كل أربعة أشخاص في لبنان هو لاجئ بسبب الأزمة السورية. ويتوزع اللاجئون من سوريا على ١٧٠٠ مجتمع محلي^٢ مضيف في لبنان، ويتركزون في عكار والبقاع، المنطقتين الأفقر في لبنان^٣. ولا بد من ذكر أن ٥٢,٦% من اللاجئين الوافدين من سوريا هم من الإناث، و٤٧,٤% من الذكور، فيما نصفهم من الأطفال^٤.

وفي حين يحمل الخطاب السياسي اللبناني حول الأزمة السورية الكثير من التناقضات بحسب المواقف السياسية والطائفية المختلفة، لا تزال الاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى الاستجابة إلى أثر الأزمة ووصول اللاجئين غائبة تماماً. وبحسب تقييم الأثر الإقتصادي والإجتماعي الصادر عن البنك الدولي في أيلول ٢٠١٣، فإن لبنان الذي يعاني أصلاً من عجز ضريبي كبير قد تأثر بشدة جراء الأزمة السورية، ومن المتوقع أن يبلغ هذا العجز ٢,٦ مليار دولار أميركي خلال الفترة التي تناولها التقييم. ويتوقع التقييم أيضاً أن ينزلق أكثر من ١٧٠,٠٠٠ لبناني نحو الفقر في العام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى أثرها الإجتماعي والإقتصادي، جاءت تبعات الأزمة السورية وسياسة الباب المفتوح اللبنانية في إستقبال النازحين لتغذي المخاوف العامة من مخاطر بيئية وطائفية وأمنية، نظراً للموارد اللبنانية المضغوطة أصلاً وإختراق المجموعات المسلحة المتطرفة لتجمعات اللاجئين، وهما مسألتان غالباً ما تُبالغ وسائل الإعلام والخطابات السياسية في وصفهما.

الأهداف

تمحور الهدف الرئيسي لإستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات حول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- لماذا يشعر اللبنانيون بالخطر من اللاجئين السوريين؟
- ما نتائج التدابير الأمنية المطبقة حتى شباط ٢٠١٤؟
- ما الذي يمكن أن تقوم به الأطراف المسؤولة (الحكومة اللبنانية والأسرة الدولية وحملات التوعية) للتخفيف من المخاطر المحتملة المتصلة بوجود اللاجئين السوريين في لبنان؟

المنهجية

بهدف إعداد هذا التقرير، تم إجراء ١٥ مقابلة معمقة مع صنّاع قرار وأشخاص مؤثرين في الرأي العام، شملوا مسؤولين أمنيين على المستوى الوطني والمحلي، وسياسيين، وأعضاء مجالس بلدية وقادة مجتمعيين. وكانت المقابلات شبه منظمة للسماح للمستجيبين بالإجابة بشكل حر دون الإيحاء لهم بأجوبة محددة. وقد ترك للمستجيبين حرية رفض الإجابة عن أي سؤال لا اعتبارات شخصية أو مهنية، غير أن قلة منهم أبدت تحفظاتها على الأسئلة. وقد أجريت بعض من هذه المقابلات مع مسؤولين أمنيين أساسيين في المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة، مباشرة بعد الإشتباكات العنيفة بين الجيش اللبناني والمجموعات المسلحة في بلدة عرسال في البقاع في بداية شهر آب ٢٠١٤.

وقد نظمت خمس جلسات نقاش ضمن مجموعات تركيز في طرابلس (٢) وبعبك وصيدا وزحلة. وبالنظر للحساسيات الثقافية في بعض المناطق، إستعضنا عن المجموعات المختلطة بلقاءات منفصلة للرجال والنساء.

كما أُجري عدد من المسوحات العنقودية في ١٣ مجتمع محلي، شملت وادي خالد والعبدة وطرابلس والمتن وسن الفيل وصبرا وشاتيلا وصيدا وصور والهرمل ومجدل عنجر وزحلة وبعبك. وقد

شملت عينة المسح ٢٦٠ مواطناً لبنانياً تم اختيارهم بحسب طريقة العينة المنتظمة. وبعد تقسيم المجتمعات المحلية المعنية

الظروف المحلية في المجتمعات المضيفة تبدو وكأنها العنصر الأكثر أهمية في بلورة النظرة المحلية المتصلة بوجود اللاجئين السوريين بغض النظر عن الصبغة السياسية والطائفية لهذه المجتمعات.

٢ مقالة "اللاجئون السوريون، توترات طائفية تضع لبنان في دائرة الخطر" UN, The Daily Star Lebanon ١٤ تموز (يوليو) ٢٠١٤، متوفرة على:

<http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Jul-14/263824-syrian-refugees-sectarian-tensions-endanger-lebanon-un-ashx#axzz3GhtoUGWX>

٣ خارطة المفوضة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة في لبنان، متوفرة على: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=7900>

٤ تفاصيل محدثة عن اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان متوفرة على: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>

٥ البنك الدولي (٢٠١٣): Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict – Executive Summary. Washington DC: World Bank متوفر على:

<http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/LBN-ESIA%20of%20Syrian%20Conflict-%20EX%20SUMMARY%20ENGLISH.pdf>

إلى أربعة أجزاء، قُمنّا عشوائياً بإختيار عائلات تغطّي الأجزاء الأربعة من كل مجتمع للمشاركة في المسح. وضمت الإستمارات أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، وتطرقت إلى مختلف الخدمات العامة والأداء المؤسّساتي المتصل بها. وقد شكّلت الإناث ٤١٪ من العيّنة، كما شكّل الشباب (دون ٣٠ سنة) نسبة ٤٣٪ منها. وعلى الرغم من أنّ النسب لا تعكس بالشكل المثالي السمات الديمغرافية للتجمّعات المختارة، إلا أنها تستوفي بشكل عام متطلبات المسح الهادف إلى توصيف الثغرات التي سبق وحُدّت في المسح الكمي حول تصورات اللبنانيين للوضع الأمني في لبنان بشكل عام. وقد سمح لنا تحليل التوجهات المختلفة مع إختلاف المجتمعات برصد السمات المميّزة بين المناطق التي تتشارك الهوية الطائفية نفسها، وبفهم العناصر المختلفة التي قد تساهم في بلورة التوجهات العامة في كل من التجمّعات. واللافت أنّ الظروف المحليّة في المجتمعات المضيفة تبدو وكأنّها العنصر الأكثر أهمية في بلورة النظرة المحليّة المتصلة بوجود اللاجئين السوريين بغض النظر عن الصبغة السياسيّة والطائفية لهذه المجتمعات.

وقد أُجري تحليل لمضمون تغطية وسائل الإعلام اللبنانيّة الرئيسيّة عن الأزمة اللاجئين بين كانون الثاني وشباط ٢٠١٤.

أبرز النتائج

لإستطلاع أثر وجود اللاجئين السوريين على تصورات المواطنين للأخطار الأمنية المحدقة بلبنان، بدأنا بتحليل التصورات التي كانت سائدة في لبنان قبل وصول اللاجئين السوريين في العام ٢٠١١. ونظراً لدرائتنا بأنّ النظرة الفرديّة للأمن تتكوّن نتيجة عناصر اجتماعية مختلفة، منها الإنتماء الطائفي والسياسي والظروف المحليّة السائدة وأنواع المخاطر المشتركة والنوع الإجماعي والفئة العمريّة، يأتي هذا القسم ليخصّ الميول العامة والخاصة التي برزت لدى إستطلاع تصورات المواطنين خلال المقابلات شبه المنظمة ونقاشات مجموعات التركيز والمسوحات.

تصورات الشعور بالأمان قبل وصول اللاجئين السوريين

يجدر التدقيق بعناية في الاعتقاد السائد بأنّ اللاجئين السوريين مسؤولون عن إرتفاع معدل الجريمة والمخاطر الأمنية. وفي إستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة انترناشونال بيرت بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات، أشار ٤٠٪ من المستجيبين بأنهم كانوا يشعرون بالأمان في المناطق التي كانوا يسكنون فيها قبل وصول عدد كبير من اللاجئين السوريين إليها، في حين قال ٣٥٪ آخرون بأنهم كانوا يشعرون «بالأمان نوعاً ما» في تلك الفترة، وعبّر الـ ٢٥٪ الباقون عن عدم شعورهم بالأمان قبل الأزمة السوريّة. وتختلف هذه المشاعر بشكل كبير جداً بين المحافظات. ففي الشمال، قال ٦٠ إلى ٧٥٪ من المستجيبين أنّهم لا يشعرون بالأمان في طرابلس ووادي خالد والعبدة، في حين سجّل المستجيبون في الهرمل وعرسال أعلى مستويات الشعور بالأمان، تلاهم المستجيبون في صور والمتن وصيدا. ويبدو أنّ مشاعر الأمان أو انعدامه بين المواطنين متأثرة بالظروف المحليّة أكثر منه بالانتماءات السياسيّة والطائفية السائدة في المجتمع، نظراً لجولات العنف في طرابلس والأحداث الأمنية في عكار.

كما تختلف مشاعر الأمان مع إختلاف أنواع المخاطر. فعلى سبيل المثال، تُعتبر التوتّرات الطائفية مسألة مهمة في كل مناطق صيدا والبقاع، إلا أنها لم تظهر في الشمال حيث الخوف الأساسي من السرقة والجريمة المنظّمة. أما الخوف من المشاكل ذات الأسباب السياسيّة فقد ظهر في بعض المناطق الأخرى، مثل صور.

بشكل عام، حاول المستجيبون أن يبقوا أنفسهم ومجتمعاتهم المحليّة على مسافة من الجرائم التي تعتبر معيبة مثل العنف الجنسي. وبدا المسؤولون المحليون والقادة المجتمعيّون الذين قابلناهم حريصين على عدم تصوير مناطقهم على أنها مضطربة، فحاولوا التخفيف من المشاكل القائمة وأصروا على اعتبار الجريمة المنظّمة ظاهرة جديدة في مجتمعهم المحلي.

التغيرات في الشعور بالأمان بعد وصول اللاجئين السوريين

تعتبر الغالبية السائدة من المستجيبين أنّ الظروف الأمنية في منطقتهم قد ساءت منذ وصول اللاجئين السوريين إليها. في المتن وصور وصبرا وشاتيلا، يشعر حوالي نصف المستجيبين أنّ الوضع لم يتغيّر لا إيجاباً ولا سلباً بعد وصول اللاجئين. في صيدا، يشعر ٢٠٪ فقط من المقيمين أن مدينتهم أكثر أماناً اليوم بينما يشعر ٦٠٪ منهم بأنّهم أقلّ أماناً. ويمكن أن نعزو هذا الشعور المتزايد بالأمان نسبياً إلى العمليّة التي قادها الجيش اللبناني في صيدا في أيار ٢٠١٣، والتي وضعت حدّاً للوجود المسلح لجماعة الشيخ السني أحمد الأسير. إلا أنّ الشؤون الأمنية عادت مؤخراً إلى الواجهة في صيدا، في ظل مخاوف من مخاطر قد تنتج عن الإقامة المطوّلة للاجئين السوريين.

تعتبر الغالبية السائدة من المستجيبين أنّ الظروف الأمنية في منطقتهم قد ساءت منذ وصول اللاجئين السوريين إليها.

وقد بدا واضحاً أنّ وصول أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين قد انعكس شعوراً بانعدام الأمان لدى غالبية المواطنين (حوالي ٧٥٪ من المستجيبين)، باستثناء الأسر المتعددة الطوائف والناخبين غير الدائمين (٣٠٪ إلى ٣٥٪ على التوالي). بشكل عام، يعتبر غالبية المواطنين غير المنخرطين في أي مجموعة ذات صبغة طائفية أو سياسية أنّ اللبنانيين على إختلافهم يتشاركون المخاوف نفسها أو على الأقل يفهمون مخاوف بعضهم البعض. مع ذلك، لوحظ على القادة المحليين والمسؤولين الأمنيين ميلهم الأكبر لوصف الفوارق في تصورات المواطنين على إختلاف طوائفهم، كلما علا نفوذهم أو رتبته.

ولدى النظر إلى أنواع محدّدة من المخاطر، تصبح الصورة أكثر تعقيداً، إذ إختلفت أكثر من مرة نسب وقوع المخاطر الأمنية على أنواعها. وقد يكون المثال الأغرّب، إعتقاد ١٢٪ من المستجيبين أنّ الجرائم المبنية على النوع الإجتماعي قد تراجعت في الآونة الأخيرة. أما الظاهرة الثابتة الوحيدة، فتتجلى في نسبة ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من المستجيبين الذين لطالما شعروا أنّ الأمور لم تتغيّر بغض النظر عن نوع الخطر الأمني الذي سئلوا عنه. وقد سجّل المتن وسن الفيل العدد الأدنى من المستجيبين الذي عبّروا عن القلق من تزايد المخاطر. وعلى الرغم من أنّ غالبية المستجيبين إستشعروا مخاطر أمنية في هاتين المنطقتين، إلا أنّهم مالوا إلى نسب هذه المخاطر إلى عامل واحد. في المناطق الأخرى، ربط المستجيبون المخاطر المتزايدة بالجنح الصغيرة وسرقة المنازل. في الشمال، يغلب تصور عام بأن الأمان تدهور بشكل عام، ولا سيما لجهة إرتفاع نسبة الجنح الصغيرة والجريمة المنظمة والجرائم الأخلاقية والشغب، وهي مخاطر ظهرت حصرياً في الشمال لدى إجراء هذا الإستطلاع. من ناحية أخرى، تبرز سرقة المنازل كأحد أبرز المخاوف التي تتشاركها المدن الكبرى والمناطق النائية على حد سواء، خصوصاً وأن الكثير من سكان المدن يملكون منازل في القرى والبلدات. وقد بيّن هذا العرض إلى أنّ الربط بين تراجع الوضع الأمني في لبنان وتوافد اللاجئين السوريين إليه ليس بالقاطع.

وقد أشار المشاركون في مجموعات التركيز والمقابلات التي أجريناها بأنهم يخافون من الإرهاب وتهريب الأسلحة، كما عبّروا عن شعورهم العام بالضيق الإقتصادي. هذا وقد كرّر المستجيبون أنّ الفقر المدقع والحرمان قد يدفعان بالناس إلى اللجوء إلى تدابير قاسية. فخلال مجموعات التركيز، ظهر إجماع بأن الضغط الإجتماعي والسياسي لم يصل بعد إلى أوجه، بالرغم من أنه يُلقى بظله الثقيل على نظرة الناس إلى المخاطر الأمنية على المستويات كافة. وقد ارتفع الخوف من التشنّج الطائفي بشكل كبير في صيدا وصور والبقاع. ومن الجدير إعادة التذكير بأن تصورات المواطنين لأحد المخاطر تبدو أكثر ارتباطاً بمكان إقامتهم منه إلى طائفتهم.

كما وقد أشار حوالي ١٥٪ من المستجيبين أنهم تعرّضوا شخصياً إلى تهديدات أمنية، في حين قال ١٩٪ آخرون إلى أنهم سمعوا مباشرة من ضحايا هكذا تهديدات قصصاً عن حوادث أمنية. مع ذلك، تبدو التصورات السائدة بين المواطنين على أنها نتيجة لأخبار غير أكيدة يتناقضها الناس، بحسب ما تدل عليه القصص التي ذُكرت خلال مجموعات التركيز. من جهة أخرى، لم يتميّز المستجيبون الذين أفادوا عن تعرضهم مؤخراً لأحد التهديدات الأمنية عن هذه العينة بأي صفة محدّدة، ولم يكونوا محصورين في منطقة معيّنة.

الشعور بالخطر الطويل الأمد على التوازن الطائفي في لبنان

يُصوّر التوازن الطائفي في لبنان على أنه موضوع حساس، على إعتباره حجر الأساس لصيغة المحاصصة التي نتجت عن اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩، وهو الاتفاق الذي وضع حداً للحرب الأهلية في البلاد. وقد أثر النزاع السوري على المجتمعات اللبنانية المختلفة ولو بدرجات مختلفة. فالتركيبة المجتمعية السورية مختلفة عن تلك اللبنانية، لأن غالبية اللاجئين السوريين المتوافدين إلى لبنان هم من السنة، الأمر الذي تصوّره بعض وسائل الإعلام والخطابات السياسية على أنه مقلق. لكن يبدو أنّ التصورات العامة للمواطنين في لبنان لا تعكس بالضرورة إنتماءاتهم السياسية أو هوياتهم الطائفية.

ولدى السؤال عن المخاوف المباشرة المتصلة بالتوازن الطائفي المحدقة بمنطقة إقامتهم، إعتبر ٣٠٪ فقط من المستجيبين أنّ اللاجئين السوريين يشكلون خطراً مباشراً على التوازن الطائفي لمنطقتهم، في حين رفض ٥٥٪ من المستجيبين أن يربطوا بين وجود اللاجئين السوريين في منطقتهم والمخاطر المحدقة بها. ولم يُعر ١٥٪ آخرون أي إهتمام لهذه المسألة في كل الأحوال. وقد أظهرت النقاشات ضمن مجموعات التركيز أنّ المشاركين يميلون إلى إعتبار إقامة اللاجئين السوريين في لبنان على أنها مؤقتة بخلاف الوجود المطول للاجئين الفلسطينيين. مع ذلك، لوحظت فوارق كبيرة بين المجموعات المختلفة. فعلى سبيل

المثال، شعر ٨٠٪ من المستجيبين في زحلة وصيدا أنّ التوازن الطائفي في مناطقهم سيتخلخل بسبب تواجد اللاجئين السوريين في المنطقة، في حين بدا الشمال (السني بغالبيتته) أقل قلقاً من هذا التهديد. وتجدر الإشارة إلى أن ميول المواطنين اختلفت عند مقارنة المناطق المسيحية في ما بينها، أو تلك والشيعية، ولم تظهر الصبغة الطائفية الواحدة لها كعنصر مؤثر في تكوين تصورات موحدة بين المواطنين فيها.

وأظهرت المقارنة بين البيانات إختلافاً بسيطاً بين تصورات الرجال والنساء، علماً أنّ الرجال عبّروا عن خوف أكبر من فقدان التوازن الطائفي في منطقتهم بالمقارنة مع النساء. وقد لوحظت معدّلات الخوف الأعلى بين المستجيبين من الموظفين الجدد، وأولئك العاطلين عن العمل، والشباب، والحائزين على شهادات علمية عالية. أما المستويات الأدنى للشعور بالتهديد من وجود اللاجئين السوريين فلوحظت بين ذوي الدخل المنخفض والتحصيل العلمي المتدني، والأسر التي لها روابط بالزواج مع سوريين.

وقد تغيّرت تصورات المستجيبين بشكل ملحوظ عند سؤالهم عن التهديد المحدق بالتوازن الطائفي في لبنان بشكل عام نتيجة أزمة اللاجئين السوريين. فقد اعتبر حوالي ٥١٪ من المستجيبين أن وجود اللاجئين السوريين يشكل خطراً على التوازن الطائفي يتخطى مناطق إقامتهم فحسب، في حين قام ٣٨٪ من المستجيبين، وهي نسبة لا يُستهان بها، برفض اعتبار اللاجئين السوريين خطراً على التوازن الطائفي في لبنان. ولم تبدو الطائفة السنية بالتحديد مهددة من اللاجئين السوريين، لكن أبناء هذه الطائفة أبدوا تفهمهم لمشاعر الطوائف الأخرى، كما عبّروا في مجموعات التركيز والمقابلات.

اعتبر حوالي ٥١٪ من المستجيبين أن وجود اللاجئين السوريين يشكل خطراً على التوازن الطائفي يتخطى مناطق إقامتهم فحسب، في حين قام ٣٨٪ من المستجيبين، وهي نسبة لا يُستهان بها، برفض اعتبار اللاجئين السوريين خطراً على التوازن الطائفي في لبنان.

وبالرغم من أن مسألة الحفاظ على التوازن الطائفي لم تكن الأولى بين مخاوف المستجيبين، بدا العنف المذهبي خطراً جدياً بالنسبة للغالبية العظمى منهم. ولدى السؤال عن الشعور بالتهديدات المحتملة المرتبطة بمشاركة بعض السوريين مباشرة بالعنف الطائفي في مناطق إقامتهم، أشار ٧٠٪ من المستجيبين أنهم يتوقعون حصول هكذا أحداث. وقد بدأت الطائفة السنية أقل تخوفاً من غيرها من الطوائف، كما هو الحال في الشمال. وبين المناطق غير السنية، كان المتن المنطقة الوحيدة التي عبّر فيها المستجيبون عن شعورهم بالأمان النسبي من التوترات الطائفية، إذ اعتبر ٣٠٪ فقط منهم أن السوريين مصدر قلق قد يؤثر على اضطرابات طائفية محتملة في منطقتهم. ومع ذلك، جاءت الأحداث الأخيرة في عرسال لتعيد رسم تصورات أبناء الطائفة السنية ومخاوفهم. ومع أن القادة السنة يحرصون على الإستمرار بإظهار التسامح حيال اللاجئين السوريين لدوافع مذهبية، فإنهم يعبرون عن خوفهم المتزايد بإختراق الجماعات المتطرفة المسلحة لتجمعات اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر بعض المسؤولين الذين قابلناهم أن التسليح المحتمل للسوريين ومشاركتهم المباشرة في أعمال العنف وتعبئة جماعاتهم ضد المناطق المجاورة قد بلغ حدّه الأقصى. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطاب العام الطائفي بين السنة والشيعية يعكس تبادلاً للاتهامات بين الطرفين بأن الطائفة الأخرى تستخدم اللاجئين السوريين كذريعة لحل النزاعات العالقة بين المجتمعات اللبنانية.

تصورات المخاطر الاقتصادية والمعيشية

لقد أدّى الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية والسكن إلى تضخم إقتصادي لا يُستهان به. إلا أن زيادة الانتاج واقتصاد الحجم (إنخفاض التكلفة مع زيادة الإنتاج) والدفق المالي الجديد في المجتمع واليد العاملة الرخيصة وغيرها من الآثار الإقتصادية الجانبية التي إقترنت بتوافد أعداد كبيرة من اللاجئين إلى لبنان لم تتبلور بعد بشكل واضح. وتبدو المنافع الاقتصادية التي قد تفرزها أزمة اللجوء محصورة في أيدي قلة من الأفراد في المجتمع.

وقد كشفت مجموعات التركيز أن الأثر الإقتصادي للإقامة المطوّلة لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين متعددة الأوجه ويحتمل تصورات مختلفة. وتسود عامة في جميع المناطق نظرة سلبية نتيجة المنافسة التي يشكلها العمال السوريون كيد عاملة رخيصة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتعتبر منافسة العمال السوريين على الموارد وفرص العمل المحدودة من القلق الأكبر بين الفقراء، لا سيما في الشمال. أما البقاء فيشكل حالة خاصة، إذ ربط المستجيبون في بعض المناطق الإنتعاش الإقتصادي الذي شهدته مناطقهم بوجود اللاجئين السوريين فيها والذين أسهموا بشكل ملحوظ في تنمية المحصول الزراعي، وهو مصدر الدخل الرئيسي في هذه المجتمعات المحلية. في هذه الحالة مثلاً، إستفادت مجموعات كبيرة من السكان من الطلب المتزايد على الطعام.

مع ذلك، فإن تصورات المواطنين للتهديدات الإقتصادية الناتجة عن أزمة اللجوء السورية تبدو مبالغاً أكثر من حجمها الحقيقي. ولدى سؤالهم ما إذا كان اللاجئون السوريون يشكلون خطراً مباشراً على إقتصادهم الشخصي، ردَّ ٢٣٪ فقط من المستجيبين بالإيجاب، في حين إعتبر ٧٢٪ منهم أنهم لم يتأثروا شخصياً بالأزمة. وقد انعكست هذه المعدلات عند سؤال المستجيبين ما إذا كانوا يعتقدون أن السوريين يشكلون خطراً على المواطنين اللبنانيين الآخرين، إذ ردَّ ٧٤٪ بالإيجاب.

ودائماً على الصعيد الإقتصادي، بدت النساء أقل قلقاً من الرجال، فيما أبدى المستجيبون الشباب قلقاً أكبر من الفئات العمرية الأكبر. وكما هو متوقَّع، أفاد الموظفون الجدد وأولئك العاطلون عن العمل عن شعورهم بأنهم يتأثرون بالمنافسة السوريّة في سوق العمل أكثر نسبياً من الموظفين الذي يتمتعون بوظائف مضمونة. كما وأنَّ المستجيبين الذين يقترعون بشكل منتظم لصالح نفس الحزب السياسي مالوا إلى الشعور بأنهم أكثر تأثراً اقتصادياً بالأزمة مقارنةً مع الناخبين الذين يختارون الإقتراع للمرشحين على أساس الأهلية. فليس من المفاجئ أن نلاحظ غياب الشعور بالتهديد الإقتصادي من السوريين بين المستجيبين الذين لديهم أواصر قريبي مع سوريين أو أصبحت تربطهم مصاهرة حديثة بهم. مع ذلك، ومع انخفاض مستوى دخل المستجيبين وتحصيلهم العلمي، يُلاحظ تراجع ربطهم التهديدات الإقتصادية بالوجود السوري، ما يتناقض مع الخطاب السياسي والإعلامي السائد.

وخلال نقاشات مجموعات التركيز، حدّد المشاركون مخاطر محدّدة مرتبطة بتراجع نوعية الموارد والخدمات وتوفرها، والتي تشمل المياه والصرف الصحي والكهرباء والإتصالات والتعليم والرعاية الصحية. وقد تطرقت النساء بشكل خاص، إلى الآثار السلبية على البيئة العامة في مجتمعاتهن المحليّة، والتي يمكن أن تُختصر بضغط غير مسبوق على الموارد والبنى التحتية. وفي هذا السياق، تعاني عرسال من أكبر نقص في المياه والكهرباء، في حين يتركز القلق الأساسي في الشمال والبقاع على التعليم والصحة. أما الشوارع المكتظة والمواصلات العامة فهي مصدر قلق مشترك في المناطق كلها، وقد عبّر المستجيبون في المتن بشكل خاص عن قلقهم المتصل بالنقل العام. وتبدو تبعات الأزمة على نوعية المساحات العامة أوضح في المدن، حيث سجّلت منطقتا المتن وسن الفيل أعلى نسب قلق في هذا المجال.

ولدى مناقشة الأسباب وراء تدهور نوعية الموارد والخدمات ووفرتها، ربطت معظم المستجيبين بشكل متساو بين هذا الوضع المتدهور واللجوء السوري من جهة والعوامل المحليّة من جهة أخرى، مثل التمويل غير الكافي والحوكمة غير السليمة. مع ذلك، ألقى ١٧٪ من المستجيبين اللوم على الظروف المحليّة بشكل كامل. وقد ظهرت صيدا وصور وعرسال بين المناطق الثلاث الأبرز التي ألقى فيها المستجيبون اللوم بالكامل على الظروف المحليّة، في حين مالت سن الفيل وزحلة إلى لوم اللاجئيين السوريين على الوضع المتردي. وقد أشارت المقابلات التي أجريناها مع عدد من المسؤولين والنقاشات في مجموعات التركيز إلى مسؤوليّة الحكومة اللبنانية التي لم تتمكن من وضع إستراتيجية إستجابة للأزمة، بينما حملّ السياسيون أخصامهم السياسييين مسؤوليّة وصول لبنان إلى حائط مسدود في مواجهة الأزمة. وأشار عدد من القادة المحليين أنهم نالوا دعماً حكومياً ضئيلاً للإستجابة محلياً لتداعيات الأزمة.

عند تحليل الفروقات في الأسباب التي يُعزى إليها تدهور الوضع، نجد أن المستجيبين في المناطق المختلفة تأثروا بشكل رئيسي بالظروف الخاصة بمنطقتهم. غير أن الناخبين المسيّين وأولئك الذي يختارون مرشحهم حسب الأهلية لا تنطبق عليهم هذه الملاحظة العامة. فبينما مال الناخبون الذي يقيسون المرشحين حسب أهليتهم إلى إلقاء اللوم على الظروف المحليّة، لا مال الناخبون المسيّون اللاجئيين السوريين على تدهور أوضاع الخدمات والموارد.

ورأى قرابة ٢٤٪ من المستجيبين في العمالة الرخيصة تهديداً بالنسبة للعَمال اللبنانيين وفائدةً للشركات الصغيرة. وتبدو المناطق ذات الغالبية المسيحية أنها الأقل إستفادةً من العمالة السورية الرخيصة. كما رأى ٩٪ فقط من المستجيبين في هذه المناطق المدخول من بدلات إيجارات اللاجئيين السوريين والطلب المتزايد على السلع المحليّة بفضل وجودهم أمراً إيجابياً، ولاحظ بعضهم أن الطلب المتزايد لم ينعكس أسعاراً أدنى في السوق. وبحسب المستجيبين، تحتكر فئة صغيرة من المجتمع اللبناني المنافع الإقتصادية الناتجة عن طلب السوريين المتزايد على السلع والخدمات. وقد عبّر بعض المشاركين في مجموعات التركيز عن انزعاجهم من الجشع المتزايد للتجار وأصحاب العقارات اللبنانيين.

كما ورد خوف عام من كون السوريين يدفعون ضرائب ضئيلة أو لا يدفعون ضرائب أصلاً. وتوقّف بعض المستجيبين عند هذا الأمر على إعتبار أنه يشكّل منافسة غير عادلة في سوق العمل. وقد أجمع المستجيبون أن اللاجئيين السوريين لا يساهمون بأي شكلٍ من الأشكال في مجتمعاتهم المضيفة. وقد ذهب بعض المستجيبين أبعد من ذلك فعبّروا عن انزعاجهم من الأغنياء

السوريين، الذين حسب قولهم لا يساعدون أبداً في التخفيف من الأعباء التي يتحملها الإقتصاد والبنية التحتية في لبنان بسبب اللاجئين السوريين الفقراء.

تصوّرات التهديدات المحدقة بالتماسك الاجتماعي والثقافة المحلية والقيم الأخلاقية

لدى التطرق إلى التبعات الاقتصادية للأزمة خلال المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز، كان القلق الأبرز الذي عبّر عنه المشاركون هو أن يؤدي الفقر المتفاقم بين السوريين واللبنانيين إلى ارتفاع في نسبة الجرائم والأعمال غير الأخلاقية. مع ذلك، لم يُعلّق معظم المستجيبين (٦٣٪) أهمية لإختلاف القيم الأخلاقية للسوريين وانعكاس ذلك على الثقافة اللبنانية. ويشعر المستجيبون في البقاع بشكل خاص بهذا التهديد، باستثناء في عرسال، وهي حالة خاصة مفصلة في فقرة منفصلة أدناه. أما في المناطق الأخرى في لبنان والتي شملها هذا الإستطلاع، بدأ المستجيبون مقتنعين أن الخطر على الثقافة اللبنانية ضئيل، عدا في صبرا وشاتيلا وسن الفيل حيث توزّع المستجيبون بالتساوي بين موافق ومعارض. وتجدر الإشارة إلى أن المناطق ذات الغالبية المسيحية كانت أكثر قلقاً من العادات الثقافية السورية. بالإضافة إلى ذلك، ساد في هذه المناطق خوف من إكتساب الشباب اللبناني عادات سيئة أو تأثر لكنتهم باللهجة السورية. كما وسلط المستجيبون الضوء على إستغلال اللبنانيين للاجئين السوريين واعتبارهم كبش محرقة في خضم الضيق الاقتصادي والتحديات الأمنية.

وتعاطف معظم المستجيبين في مجموعات التركيز والمقابلات في الشمال وعرسال ذات الغالبية السنية مع اللاجئين وقللوا من أهمية الفوارق الأخلاقية معهم، على عكس الميل العام في المناطق غير السنية. ومع ذلك، تشير الأسئلة السرية في الإستمارات إلى أن المستجيبين في عرسال يكتفون مشاعر داخلية مختلفة عن الصورة الإيجابية التي يحاولون إظهارها علناً. فحوالي ٧٠٪ من المستجيبين في عرسال يعتبرون أن بينهم وبين السوريين تعارض أخلاقي. ومع ذلك، فمع إندلاع الاشتباكات الأخيرة في عرسال في آب ٢٠١٤، أصبح الموقف الشعبي العام أكثر تطابقاً مع الموقف الرسمي الذي اتخذه القادة المحليون في المنطقة. وعلى الرغم من عدم تعبير أهالي عرسال حتى الآن بأن السوريين مختلفون عنهم أخلاقياً وثقافياً، فإنهم يعترفون علناً الآن أن بعض السوريين يتبنون أفكاراً متطرّفة بعيدة كل البعد عن ثقافتهم المحلية في عرسال.

تعاطف معظم المستجيبين في الشمال وعرسال ذات الغالبية السنية مع اللاجئين وقللوا من أهمية الفوارق الأخلاقية معهم، على عكس الميل العام في المناطق غير السنية.

في سن الفيل وزحلة ذات الأغلبية المسيحية، يشعر ٩٥٪ من المستجيبين بالتهديد من قيم السوريين الأخلاقية. إلا أن ٥٥٪ من المستجيبين في المتن المسيحي يعتبرون أن اللاجئين السوريين يتشاركون معهم القيم نفسها مما يُظهر مثلاً آخر عن الفوارق في المواقف بين المناطق التي تتشارك الطائفة نفسها. في صبرا وشاتيلا، وهي منطقة تستقبل حوالي ٣٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سوريا، يسود تناغم في القيم مع السوريين.

وبالنظر إلى الفوارق في النوع الاجتماعي والفئة العمرية بين المستجيبين وإرتباطها بتصوراتهم حول التهديدات المتصلة بالقيم الأخلاقية والثقافية للسوريين، بدأ واضحاً أن النساء أكثر قلقاً من الرجال بهذا الشأن (٥٠٪ مقابل ٤١٪ على التوالي). وبدا الشباب من المستجيبين أكثر قلقاً من أولئك الأكبر سناً (٤٨٪ مقابل ٤٢٪ على التوالي). إضافة إلى ذلك، سجّل الناخبون المسيحيون أعلى نسبة عدائية تجاه القيم الأخلاقية للسوريين بنسبة ٦٥٪، بينما أظهرت الأسر التي تربطها علاقات قرابة أو مصاهرة بسوريين توافقاً مع هذه القيم بنسبة ٩٠٪. ومال المستجيبون ذوو الدخل المنخفض والتحصيل العلمي المتدني إلى اعتبار القيم الأخلاقية والثقافية السورية متطابقة مع قيمهم، على عكس المستجيبين ذوي المدخول العالي والتحصيل العلمي المتقدم. ولم تبدو الأسر المتعددة الطوائف أكثر تساهلاً مع هذا النزاع الأخلاقي المتصور مع السوريين، إلا أنها أبدت مستويات أعلى من التسامح مقارنةً بأبناء مناطقهم.

وتشير الميول والأرقام الواردة أعلاه إلى ميل متزايد نحو تبني أحكام مسبقة ضد السوريين. وقد توقّع ٥٥٪ من المستجيبين أن يزداد الإنزعاج من السوريين في لبنان. غير أن معظم القادة المحليين والمسؤولين الأمنيين إستخفوا بإمكانية تعرض السوريين إلى موجات عنف متصاعدة بتحريض من جهات لبنانية. ومع ذلك، أتت الإجابات الفردية للمستجيبين مختلفة في المناطق المختلفة. في صيدا مثلاً، عبّر ٩٥٪ من المستجيبين عن خشيتهم من أن يتعرّض السوريون لأعمال عنف، في حين إستبعد ٥٥٪ من المستجيبين في المتن هذا الإحتمال.

ويخشى حوالي ٥٣٪ من المستجيبين أن يلوم اللبنانيون السوريين على جرائم يرتكبها لبنانيون، في حين إستبعد ذلك المستجيبون في عرسال والمتن وسن الفيل وصبرا وشاتيلا. أما المستجيبون في البقاع وصيدا وصور وطرابلس والعبدة فكانوا أكثر اقتناعاً بإمكانية حصول هذا الأمر. ولم نلاحظ أي نمط آخر من الروابط عند مقارنة سمات المستجيبين المختلفة وتصوراتهم حول هذا الموضوع. وخلال المقابلات، بدت آراء المسؤولين الأدنى رتبة أقرب إلى النظرة الشعبوية في هذا الشأن، في حين خفف المسؤولون الأعلى رتبة على المستويين الوطني والمحلي من هذا الأمر. في هذا السياق، بدأ الموقع الجغرافي للمستجيبين العنصر الأهم في رسم وجهات نظرهم.

وقد سمحت مجموعات التركيز بنقاشات مفتوحة ومعقدة، أضاعت بدورها على أشكال أخرى من المخاوف الأمنية، ولا سيما الإعتداء على القاصرين، خصوصاً من خلال الزواج المبكر. وخلال مجموعات التركيز في الشمال، عبّر الرجال والنساء على حد سواء عن قلقهم بشكل خاص من الزيجات المبكرة، وتلك التي تُعقد دون مهر أو بمهر قليل والتي تقبلها الأسر السورية، كما أتت القادة المحليون على ذكر هذا الموضوع أيضاً. وقد ربط المشاركون هذه الظاهرة بالآثار الاجتماعية التي قد تنتج عن ارتباط الرجال بزوجة ثانية، تكون غالباً قاصر. وقد أضاع المشاركون على التهديدات التي تواجهها الزوجة اللبنانية الأولى وأولادها في هذه الحالة، بالإضافة إلى المخاطر التي تنتظر الزوجة الطفلة أيضاً.

في الشمال، عبّر الرجال والنساء على حد سواء عن قلقهم بشكل خاص من الزيجات المبكرة، وتلك التي تُعقد دون مهر أو بمهر قليل والتي تقبلها الأسر السورية.

بالإضافة إلى ذلك، حدّدت الجولة الأولى من نقاشات مجموعات التركيز بعض المخاطر التي تبلورت أو طفت إلى السطح في الآونة الأخيرة. فالأخبار عن تهريب الأسلحة، وتسلسل الجماعات المسلحة

بين اللاجئين، والشائعات عن جوايس النظام والمرتزة الذين يُرسلون إلى لبنان جميعها أضحت اليوم جزءاً من الخطاب الرسمي لرؤساء البلديات والمسؤولين الأمنيين، والذين قللوا من أهمية هذه المخاطر في السابق، على أساس أن استضافة اللاجئين «السنة بمعظمهم» لن يُشكل خطراً على المستوى الطائفي في لبنان. فبعض رؤساء البلديات الذين كنا قد قابلناهم تحدّثوا مؤخراً عن «بعض المتسللين الذين أرسلهم النظام السوري أو مناصروه لإثارة مشاكل في مناطقهم». ومع ذلك، يُعتبر الميل الأكثر شيوعاً لدى النظر إلى التصورات الشعبية والخطاب العام اليوم مرتبطاً بالأخبار المؤكدة حول تسلسل ميليشيات متطرفة إلى الحدود اللبنانية وإشتباكها مع الجيش اللبناني.

وقد أعادت التطورات الأمنية الأخيرة رسم خطاب كبار السياسيين في البلاد، بعد أن أسفرت الاشتباكات مع المتطرفين إلى خسائر مباشرة في صفوف الجيش والأمن الداخلي اللبناني. يبقى أن نرى خلال الفترة القادمة إذا كانت هذه التهديدات المباشرة والمفصلية للأمن في البقاع وبعض المناطق الأخرى سوف تُترجم تحوّلًا في المواقف السياسية، وإذا ما كانت ستدفع نحو مبادرة حقيقية لكسر الفراغ السياسي في لبنان ووضع حيز التنفيذ خطة وطنية للاستجابة للأزمة السورية في لبنان.

التصورات العامة ودور وسائل الإعلام

تلعب عملية تصوير الشؤون الأمنية في وسائل الإعلام دوراً مهماً في تكوين التصورات العامة للتهديدات الأمنية. ومع ذلك، تتعارض في بعض الأحيان النظرة الشعبية المبنية على التجربة الحية مع الخطاب العام السائد.

في هذا الإستطلاع، أشار المستجيبون بغالبيتهم إلى أنهم إستندوا إلى المعلومات التي حصلوا عليها من التلفزيون والراديو عند تكوين آرائهم وتصوراتهم. وتأتي الصحف المطبوعة والقادة الروحيون ووسائل الإعلام والمعلومات المتناقلة ضمن المجتمع المحلي كمصادر ثانية. أما قادة الأحزاب السياسية والمسؤولون الرسميون فجاء ذكرهم بدرجة أقل، في حين كان ذكر المنظمات غير الحكومية شبه غائب. ويشير تحليل الفروقات في مصادر المعلومات بين المناطق المختلفة إلى دلالات مثيرة للإهتمام. ويبدو القادة الروحيون من أهم الجهات المؤثرة في صناعة الرأي العام في المناطق ذات الغالبية السنية (عدا في صيدا)، لكنهم لا يؤثرون على الآخرين. وفي المناطق ذات الغالبية المسيحية، يُعتبر تأثير الراديو والتلفزيون أهم من أي مصدر آخر. أما اللافت فهو الإعتماد الكبير على وسائل التواصل الاجتماعي في الهرمل ووادي خالد، أكثر منه في سن الفيل والمتن.

وقد أجرينا تحليلاً لمضمون وسائل الإعلام كجزء من هذه الدراسة، ركّزنا فيه على على التقارير والمقالات الصحفية حول الأزمة السورية في لبنان المنشورة في الصحف العشر الأهم التي تصدر في لبنان بين كانون الأول ٢٠١٢ وآذار ٢٠١٤. وقد شملت وسائل الإعلام المختارة تلك التابعة لفريقي ٨ آذار و١٤ آذار على حد سواء، وهما أكبر إئتلافين سياسيين خصمين في لبنان، فضلاً عن الصحف التي تدعي الحياد. وفيما تناولت معظم هذه المقالات عدة مواضيع في نفس الوقت، تركّزت ٩٠٪

من التغطية على الطابع الإنساني للأزمة وعلى المسألة التي يعيشها اللاجئون. وقد عالجت ٤٤٪ من التغطية المسجلة الشؤون الأمنية والديناميات المجتمعية بين اللاجئين السوريين والمجتمعات التي تستضيفهم (٤١٪ من الصحافة المناصرة لـ ٨ آذار و٢٩٪ من الصحافة المناصرة لـ ١٤ آذار). وبدت صحافة ١٤ آذار أكثر ميلاً للتركيز على الطابع الإنساني للأزمة السورية في لبنان (٩٤٪) وأثرها على الاقتصاد المحلي والبنية التحتية (٥٤٪)، في حين ركزت التغطية المناصرة لـ ٨ آذار بدرجة أقل على هذين البعدين للأزمة (٣٨٪ للأثر الاقتصادي و٦٠٪ للبعد الإنساني).

وقد ركزت الصحف بشكل رئيسي على موضوعي الأمن والتماسك الاجتماعي أولاً، ثم على التوترات الطائفية الناتجة عن الأزمة بدرجة ثانية. وقد تبع ذلك قصص وأخبار عن خلافات بين سوريين وعن ردود فعل السلطات على صعيد التوقيفات الأمنية، إلخ. إلا أن الصحافة تبدو وكأنها تبالغ في التركيز على قصص الجرائم التي شارك فيها سوريون (وغالبيتها سرقات بسيطة أو دعارة)، لكن هذا الواقع لم ينعكس في نقاشات مجموعات التركيز التي عبرت عن خوفها من أنواع مختلفة من الجرائم (جريمة منظمة وتهريب أسلحة)، والتي تظهر اليوم أكثر فأكثر كمخاوف عامة كبرى. بشكل عام، يبدو أن الخطاب السياسي والإعلامي لا يتماشيان مع المخاوف الشعبية على أرض الواقع.

وشدّد الأفراد الذين قابلناهم، كما المشاركون في مجموعات التركيز، على أن مخاوفهم الشخصية شبيهة بمخاوف المواطنين اللبنانيين الآخرين. وفي الواقع، لقد عبر هؤلاء في معظم المناطق عن المواقف والتصورات نفسها، مع اختلافات بسيطة. وفي الحالات التي لم يعبر فيها المشاركون عن قلقهم الشديد على التوازن الطائفي، أبدوا تعاطفهم الشديد مع لبنانيين آخرين قد يشعرون بهذا الخطر. ولا ينطبق هذا الميل الشعبي على سلوك السياسيين وصناع الرأي الذين يميلون إلى المبالغة في الفوارق بين الفئات اللبنانية المختلفة. ويخشى هؤلاء أن تشكل التصورات المختلفة للناس بحد ذاتها سبباً للإنقسام فيما بينهم ومزيداً من القلق الأمني، إذ قد يلجأ البعض إلى الأمن الذاتي.

التدابير الوقائية المطبقة وفعاليتها

لم تضع الدولة خطة وطنية لمعالجة أثر الأزمة السورية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. وفي حين أتى تدخل السلطات المركزية متردداً وظرفياً ومقتصرًا على إصدار مراسيم وبيانات، وجدت السلطات المحلية نفسها تتحمل عبء المسؤوليات وحدها.

وسُجّلت إجابات مختلفة للمسؤولين والمواطنين، رسمية كانت أو غير رسمية. ففي الشمال، بدا الناس أكثر إدراكاً للتدابير المتخذة محلياً، لا سيما إنشاء مخيمات مضيئة صغيرة، وتسجيل الإيجارات، وفرض قيود على حركة اللاجئين، وهو إجراء أصبح أكثر شيوعاً اليوم. وقد اعتمدت تدابير مختلفة في المناطق الأخرى في لبنان، مثل التحقق من بطاقات الهوية وتسجيل اللاجئين.

وقد ذكر المسؤولون الأمنيون في المقابلات التي أجريناها معهم تدابير أمنية أخرى تمّ إتخاذها، مثل تركيب كاميرات للمراقبة، وتسيير دوريات للشرطة، وتعيين كبار الأحياء لمراقبة الجوار، وتنظيم زيارات دورية إلى أماكن إقامة اللاجئين. وغالباً ما يخطط الناس بين التدابير العامة الرسمية والأعمال الوقائية المستقلة، كما يمتنع رؤساء البلديات عن الكلام حول المبادرات المستقلة. وقد يعترف رؤساء البلديات فقط بأنهم فوّضوا بعض المواطنين للتبليغ عن أي أنشطة مشبوهة في منطقتهم، علماً أن عدداً من المبادرات المثيلة قد جرّت بوضوح بمعرفتهم، إن لم يكن بمشاركتهم المباشرة.

قد لوحظت تدابير أمنية عديدة ودوريات مكثفة للشرطة في غالبية بلديات المناطق المضيفة، كما وظفت بعض البلديات رجال شرطة إضافيين لتنفيذ هذه التدابير، في حين نظمت بعض البلديات الأخرى دوريات يقوم بها متطوعون.

وقد لوحظت تدابير أمنية عديدة ودوريات مكثفة للشرطة في غالبية بلديات المناطق المضيفة، كما وظفت بعض البلديات رجال شرطة إضافيين لتنفيذ هذه التدابير، في حين نظمت بعض البلديات الأخرى دوريات يقوم بها متطوعون. ووردت تقارير عن طرد لاجئين سوريين، إلا أنها انحصرت بشكل أساسي في البقاع وطرابلس. وكشف المستجيبون في صيدا عن وجود تدابير أخرى، دون تحديدها. وشرح أحد رؤساء البلديات في صيدا أن أي تدبير استثنائي لم يتخذ، عدا عن تشكيل لجنة خاصة لتنظيم عملية استضافة اللاجئين والتنسيق العالي بين مبادرات المنظمات غير الحكومية. ويبدو أن التعاون البلدي مع المجتمع المدني في بعض الحالات قد خفض من الحاجة لاتخاذ تدابير إضافية.

وقد عبّر بعض المسؤولين الوطنيين وصنّاع الرأي عن إستيائهم من حظر التجول غير الشرعي والقيود الأخرى التي فرضتها البلديات والقادة المحليون على اللاجئين السوريين، مشيرين إلى أن هذا الأمر يخالف القانون اللبناني وحقوق الإنسان. من جهة أخرى، خفف معظم رؤساء البلديات والمسؤولين الأمنيين من أهمية التدابير التي اتخذوها.

وشكّك غالبية المستجيبين (٧٥٪) بفعالية التدابير المتخذة. وبرزت صبرا وشاتيلا وصور فقط ضد هذا الميل، باستثناء الشباب وأصحاب الوظائف غير المضمونة والعاطلين عن العمل والناخبين غير الدائمين الذين أفادوا عن شعورهم بأنهم أقل أماناً بالرغم من التدابير المتخذة. من جهة أخرى، رأى ٣٨٪ من المستجيبين أن التدابير المتخذة مبررة تماماً، بينهم ٣٢٪ من الناخبين الدائمين، في حين بقيت غالبية المستجيبين مترددة حيال هذه التدابير ولم يكن لها رأي حاسم حولها، خصوصاً أن الكثير منهم شعروا بأن غموضاً أخلاقياً يحيط بهذا الموضوع ولم يعرفوا كيفية الإجابة. ويبرّر بعض المستجيبين التدابير الأمنية ضد السوريين على أساس أن السوريين مسؤولون أمام القانون تماماً مثل المواطنين اللبنانيين، ولذلك عليهم دائماً أن يحملوا بطاقات تعرّف بهوياتهم.

وقد شكّلت الحكومة لجنة خاصة لتنسيق عمل الأجهزة الأمنية التي تعمل بشكل مباشر مع القائماق، وهو المسؤول مباشرة عن تنظيم العمل المحلي في منطقته وتنسيق الاستجابة مع البلديات. ويعتبر الرصد المباشر أقرب إلى الأرض، في حين لا يشارك المحافظون بشكل كبير في العمل المدني وينحصر عملهم بالمستوى الاستراتيجي. وفي معظم الأحيان، بدت البلديات دائماً في الواجهة على صعيد الاستجابة للأزمة. وفي وقت إختلفت طبيعة الاستجابة من بلدية إلى أخرى، سجّل معظمها مستويات عالية من التنسيق مع القوى الأمنية والجيش اللبناني، دون أن يلغى هذا شعورها بأنها متروكة للتصرف بموارد شحيحة.

ولا تنقل المقابلات الكثير تصوّرات الناس لفعالية التدابير التي اتخذتها السلطات المحلية. فغالبية رؤساء البلديات وصنّاع القرار عبّروا عن انطباعهم الخاص، الذي وصف بالمجمل التدابير على أنها فعالة. من جهة أخرى، لا وجود نظام مبني على الأدلة لرصد فعالية الاستجابة الوطنية، كما ما من تخطيط استراتيجي أو تقسيم للموارد، إذ أن معظم التدابير المطبقة بقيت محصورة بضبط الأمن وبدت إسمية حتى على المستوى الوطني. ولا يبدو أن المسؤولين يتابعون مستوى الضلوع الحقيقي للمعتقلين بتهمة ارتكاب جرائم، ولذلك لا يمكن تقييم فعالية التدابير التي كانوا قد اتخذوها.

كان من اللافت أن حوالي ٢٢٪ فقط من المستجيبين شعروا أن الحزب السياسي الذي صوتوا له في المرّة الأخيرة كانت له رؤية واضحة لجهة معالجة تبعات الأزمة، في حين اعتقد ٥٠٪ منهم بعكس ذلك.

ولم تعمم السلطات الأمنية أي مبادئ رسمية حول طريقة التعاطي مع اللاجئين السوريين، ولم تغبّر رسمياً من صلاحيات وميثاق مهام المسؤولين. فقد شعر المسؤولون الذين أجرينا معهم مقابلات أن مهامهم في التعاطي مع الأزمة السورية أخلاقية أكثر منها رسمية، وأنهم ينفذونها بوجود موارد شحيحة جداً بين أيديهم. مع ذلك، عبّر عدد كبير منهم عن مستوى رضى عالي حول التنسيق مع الأطراف المعنية المختلفة. وعلى الرغم من الموارد المحدودة، بدأ الجميع مقتنعاً بأن الجهات المعنية الأخرى ملتزمة بشكل عام بعملها وبأن قنوات التواصل مفتوحة.

وبالعودة إلى التصورات الشعبية، كان من اللافت أن حوالي ٢٢٪ فقط من المستجيبين شعروا أن الحزب السياسي الذي صوتوا له في المرّة الأخيرة كانت له رؤية واضحة لجهة معالجة تبعات الأزمة، في حين اعتقد ٥٠٪ منهم بعكس ذلك. وسجّلت عرسال المرتبة الأولى من انعدام الرضى من الحزب الذي صوت المواطنون فيها له في الانتخابات الأخيرة بنسبة ٧٠٪، وتبعها المتن ثم وادي خالد ومجدل عنجر. وجاءت صبرا وشاتيلا والهرمل في المرتبة اللاحقة بنسبة أقل من ٥٠٪. وكانت هذه النظرة ثابتة بصرف النظر عن السمات المختلفة التي ميّزت بين المستجيبين. ولم يعبر الناخبون المسيسون حتى عن مستوى عالٍ من الرضى لجهة إستجابة حزبهم السياسي للأزمة (٣٧٪).

من المهم أن نتذكّر أن هذا المسح دلالي وليس استطلاعاً للرأي، إلا أن الشعور بالفشل السياسي حيال إيجاد استراتيجية للاستجابة هو شعور عام. وتتجلّى الخيبة العامة بوضوح أكبر عندما يتعلّق الأمر بالأداء الفردي للسياسيين. ويشعر معظم المستجيبين (٨٨٪) أن جميع السياسيين في لبنان لم يتعاطوا بجديّة مع الأزمة السورية. وركّزت مجموعات التركيز والمسؤولون الرسميون الذين قابلناهم على النقص في الإرادة السياسية كسبب رئيسي لبقاء إستجابتهم للأزمة محدودة وشكلية.

«معضلة» حل إنشاء مخيمات

تشير الميول العامة في كل من مجموعات التركيز والمقابلات واستطلاع الرأي بشكل واضح إلى أن مخيمات اللاجئين هي الحل الأكثر قبولاً بين المستجيبين (٦٤٪)، من أجل إدارة أزمة اللاجئين في لبنان. ويعتبر المستجيبون أن الأزمة لما وصلت إلى هذا

الحد لو انطرح خيار المخيمات من البداية. مع ذلك، تناول البعض التدايعات السلبية الممكنة لهذا الحل، مثل عدم قدرة لبنان على تحمّل مسؤولية إدارة المخيمات واعتماد نجاح الأمر على التزام الأسرة الدولية. إلا أنّ غالبية المستجيبين اعتبروا أنّ مخيمات اللاجئين قد تبقى الخيار الأنسب للتخفيف من الأثر السلبي على الأمن والبنى التحتية وسوق العمل.

ولدى السؤال عن أكثر الآثار إيجابية لاستضافة اللاجئين في المخيمات، نادراً ما ذكر المستجيبون الإنعكاس الإيجابي لهذا الحل على التوازن الطائفي والبيئي في لبنان، في حين أشار العدد الأكبر منهم إلى سماح هذا الحل بضبط اللاجئين بشكل مباشر، لا سيما في الهرمل ومجدل عنجر والعبدة. مع ذلك، اعتبرت نسبة ملفتة من المستجيبين (١٢٪) تركّزت في صيدا وصور أنّ حلّ المخيمات لا يحمل أي إيجابية. وقد بدأ المستجيبون في المتن وسن الفيل ووادي خالد أكثر تحبيذاً لفكرة إقامة مخيمات، لأنّها حسب إعتقادهم تجعل وجود اللاجئين السياسيين يبدو مؤقتاً.

كما وقد جاء البعض على ذكر الوجه السلبي لإنشاء المخيمات، فاحتلّ الخوف من إنتشار التطرف بين اللاجئين المرتبة الأولى (في العبدة وطرابلس وصيدا وزحلة)، تلاه القلق من التهديد الطويل الأمد للتوازن الطائفي في لبنان (في المتن وسن الفيل) وبدرجة أقل في البقاع).

وتخوّف البعض، خصوصاً في عرسال وطرابلس، من أن يؤدي حلّ المخيمات إلى حرمان المجتمعات المضيفة من اهتمام الحكومة والمنظمات غير الحكومية، بما أنّ المساعدات سوف تذهب حصراً إلى هذه المخيمات في حال إنشائها. وأشار البعض إلى مخاوف أخرى مثل تجمع اللاجئين في مكان واحد، ما قد يشجّع بدوره على تهريب الأسلحة. واعتبرت أقلية من المستجيبين أنه من الأفضل أن يندمج اللاجئين مع المجتمع اللبناني، لأنّ المخيمات قد تنتج المزيد من الأحكام المسبقة ضدّ السوريين. وقد بالغ البعض باعتبار طريقة تركيا والأردن بالتعاطي مع قضية اللاجئين السوريين على أنها مثالية. ومع أنه من المهم أن يتعلم المرء من التجارب الإيجابية، من الضروري أيضاً أن يُقيّمها بعناية. وعليه، يكون من المفيد تبادل الأفكار مع السلطات المحلية في الدول المضيفة للوصول إلى أفكار وإستجابة أفضل.

الخاتمة

تصاعدت وتيرة الأزمة السورية خلال السنوات الأربعة المنصرمة. وقد ترك ملايين الأشخاص المسالمين بيوتهم ليلجأوا إلى دول مجاورة لسوريا. ويستضيف لبنان اليوم أكثر من مليون منهم، أي ما يوازي ربع عدد سكانه الأصليين. وقد أنتج هذا الأمر ضغطاً كبيراً على البنى التحتية على نوعية الخدمات ووفرته في لبنان، الذي يعاني أصلاً من شح وضعف في الموارد.

لذلك لا بد من النظر في هذه الظروف إلى التصورات الأمنية للمواطنين نتيجة اللجوء السوري. وقد سلّطت هذه الدراسة الضوء على اختلاف هذه التصورات مع اختلاف سمات المواطنين والظروف المحيطة بمناطقهم. وبينما عبّر غالبية المشاركين في المقابلات ومجموعات التركيز عن تعاطفهم مع اللاجئين ومصاعبهم، إلا أنهم بدأوا مقتنعين في نفس الوقت من احتمال أن يزيد اللاجئين من نسب الجريمة والفقر في لبنان. وبرزت مخاطر أخرى خلال البحث، مثل إنعكاس وجود اللاجئين السوريين على التوازن الطائفي في البلاد في المستقبل وتدهور نوعية الخدمات العامة.

وقد فاقت أعداد اللاجئين قدرات السلطات اللبنانية. وفي غياب أي إستراتيجية وطنية، تدخلت الأسرة الدولية والمنظمات الأهلية لتقديم الدعم.

وقد فاقت أعداد اللاجئين قدرات السلطات اللبنانية. وفي غياب أي إستراتيجية وطنية، تدخلت الأسرة الدولية والمنظمات الأهلية

لتقديم الدعم. على المستوى الأمني، ألقى العبء بشكل عام على البلديات والسلطات المحلية. وبرزت للتدابير الأمنية، مثل كاميرات المراقبة والدوريات الإضافية وتسجيل اللاجئين وحظر تجولهم، كموضوع مثير للجدل خصوصاً مع مستويات نجاحه المختلفة، بحسب مجموعات التركيز والمسؤولين المحليين الذين قابلناهم.

في جميع الأحوال، لا شكّ في أن الخطر الأمني المرتبط باللاجئين السوريين مبني ولو جزئياً على حالات حقيقية وحوادث موثقة. مع ذلك، وكما حاول هذا التقرير أن يُظهر، تبقى تصورات المواطنين للتهديدات الناتجة عن الأزمة السورية غير متماسية مع الوقائع، إذ تختلف الآراء بحسب المناطق والطوائف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. والأهم هو أنّ الاستجابة إلى هذه المخاطر لم تكن مبنية على دلائل صلبة ولم تكن بالمستوى المطلوب.

أعدَّ هذا التقرير مركز بيروت للبحوث والابتكار التابع للمركز اللبناني للدراسات بطلب من مؤسسة انترناشونال اليرت.

بالاشتراك مع:

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center
for Policy Studies

بتمويل من:



عن «مؤسسة انترناشونال اليرت»

تساعد «انترناشونال اليرت» الناس على إيجاد حلول سلمية للصراعات. نحن من منظمات بناء السلام الرائدة في العالم، مع خبرة تناهز الـ ٣٠ عاماً في مجال إرساء أسس السلام. نعمل مع السكان المحليين حول العالم لمساعدتهم على بناء السلام، ونقدّم للحكومات والمنظمات والشركات النصائح حول كيفية دعم السلام.

شكر

تتوجّه مؤسسة انترناشونال اليرت والمركز اللبناني للدراسات بالشكر للإتحاد الأوروبي لتمويله مشروع إصلاح القطاع الأمني في لبنان منذ حزيران (يونيو) من العام ٢٠١٢. وتُعتبر هذه السلسلة من الأوراق المرجعية ثمرة المعلومات والخبرات التي تمّ جمعها من خلال العمل المستمر على مدى السنتين الماضيتين.

كما تفتنم مؤسسة انترناشونال اليرت هذه الفرصة لتعبر عن إمتنانها لدعم مانحيها الإستراتيجيين، نذكر منهم: الدائرة البريطانية للإنماء الدولي UKAID، والوكالة السويدية للتعاون الدولي في مجال التنمية، ووزارة خارجية هولندا، ووزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية.

تعبير الآراء الواردة في هذه الورقة مسؤولية مؤسسة انترناشونال اليرت فقط، ولا تعكس بالضرورة آراء الجهات المانحة أو سياساتها.